جريمة اخرى داخل سجون النظام

استشهاد المناضل الحاج احمد اوملیل

الاختيار الثوري

العدد 47
ماى 1980
الثمن 2.50 ف

لنحشد كل الطاقات لمواجهة الأعداء الطبقيين !

ALIKHTIAR - ATHAOURI - revue mensuelle marocaine MAI 1980 N° 47 PRIX: 2,50 F

الأزمة الاقتصادية: إلى أين؟

هل بلغ الاقتصاد المغربي مرحلة الافلاس التام؟

سؤال مشروع يطرح نفسه بالحاح على ضوء المؤشرات الاساسية التالية:

× نسبة الزيادة في الانتاج لا تتعدى حاليا ٠٣٪ بينما تبلغ الزيادة في السكان ٠٣،٩٪.

× تضخم مالي متزايد يفوق حاليا نسبة ٢٠٪ سنويا.

× الاستثمارات في انخفاض مستمر: بنسبة ٤٠٪ سنة ١٩٧٨، ثم ٢٥٪ سنة ١٩٧٩.

× العجز في الانتاج الزراعي بلغ مليارين من الدراهيم سنة ١٩٧٩.

× الانتاج الصناعي في انخفاض مستمر بلغت نسبته ١١،٦٪ سنة ١٩٧٩.

× انتاج الفوسفاط تنخفض قيمته رغم زيادته الكمية.

× السياحة نفسها التي اعطيت لها الاسبقية في كل التصاميم، تعرف التراجع والانحدار: بنسبة ١٨٪ خلال الستة أشهر الاولى من سنة ١٩٧٩.

× العجز في الميزان التجاري بلغ ٥٠٪ رغم تقليص حجم الواردات الذي تقرر في السنين الاخيرة وتأثر منه تجهيز البلاد في غياب صناعة وطنية حقيقية.

× عجز مضطرد في ميزان الادءات، يوازي الانخفاض في مداخيل العملة الصعبة، نتيجة طرد العمال المهاجرين من دول السوق الاوروبية المشتركة.

× البلد يغرق في الديون بشكل خطير، اذ بلغت هذه الاخيرة خمسة مليار دولار (اضافة الى الديون التي تترتب عن شراء الاسلحة في المدة الاخيرة) وهذا القدر يعادل نصف الانتاج الداخلي الخام، الشيء الذي يتجاوز بشكل وافر نسبة ٢٠٪ التي اعتبرها البنك العالمي للتنمية حدا أقصى يكون تجاوزه من الخطورة بمكان..

هكذا، وبعد ربع قرن من الاستقلال الشكلي، فان أقل ما يقال عن الاقتصاد المغربي "أنه يسير على طريق التخلف". وما مرت سنة الا وزاد التخلف تعمقا ونموا في ظل سياسة التبعية المفروضة على البلاد والتي وضعت لنفسها منذ البداية هدفا ثابتا أساسيا، الا وهو خدمة مصلحة الاجنبي، ومن خلالها انتفاع واغتناء طبقة هجينة من السماسرة والمنتفعين، مقابل ربط كامل مرافق الاقتصاد الاساسية بالسوق الاجنبية، وتضييع فرصة التنمية على البلاد.. والنتيجة الحتمية لذلك: افقار أوسع الجماهير، وتركها تجابه أخطر المشاكل المعاشية والاجتماعية.

"الاجراءات" الحكومية.. قطرات في رمال حرداء

ان اكبر مؤشر ودليل على تدهور أوضاع الجماهير الشعبية، هو ذلك الانخفاض المضطرد والخطير في قوتها الشرائية: فأسعار المواد الاساسية تزداد سنويا بمعدل قدره ١٤٪ (٢٠٪ سنة ١٩٧٩ مثلا) في حين أن الاجور قد ظلت مجمدة طيلة عشرين سنة، ومع العلم أن أغلبية أفراد الشعب المغربي يعيشون في البادية، وأن المأجورين منهم يعتبرون محظوظين. (مجازا).

ان هذه الاوضاع المعاشية التي لا تطاق، هي التي دفعت القواعد العمالية الى ساحة النضال المطلبي والنقابي العادل والمشروع، وجعلتهم يخوضون في المدة الاخيرة نضالات طويلة وشاقة في القطاعين العام والخاص، من أجل تحسين ظروف العمل، والرفع من مستوى الاجور.

وأمام هذا المد النضالي الجارف، جاءت حكومة السيد المعطي بوعبيد لتعلن في أبريل ١٩٧٩ "الاجراءات اللازمة لمعالجة الوضع". فأعلنت رفع الحد الادنى للاجور الى ٢،١٠ درهم في الساعة، وزيادة ١٠٪ في الاجور بالنسبة للقطاع العام، والزيادة في تعويضات الضمان الاجتماعي..الخ..

وبالرغم من أن هذه "الاجراءات" يكون مفعولها بمثابة صب قطرات من الماء على رمال الصحراء الجرداء، فان الكثير منها لم يعرف التطبيق العملي في العديد من القطاعات.

ذلك أن أرباب العمل المحميين بالادارة وجهاز القمع يتجاهلونها تجاهلا تاما. واذا ما طالب العمال بحقوقهم أو عبروا عن احتجاجهم، يكون مصيرهم الطرد دون سابق انظار، اضافة الى تعرضهم للعنف البوليسي والاعتقالات التعسفية التي أصبحت أمرا جاريا به العمل. أما بالنسبة للقطاع العام، فان الحكم يتولى بنفسه قمع العمال والمستخدمين كما كان الشان بالنسبة لحملات الطرد الشنيعة في قطاعي الصحة والتعليم، والمحاكمات الظالمة التي تلتها، اضافة الى شتى أنواع التنكيل والضغط المادي والمعنوي، الى غير ذلك من الممارسات الرسمية المعروفة.

ان الطرد والتسريح من الشغل، قد أصبح في نهاية المطاف ظاهرة تعم كل القطاعات الحيوية – ظاهرة اجتماعية تعبر في حد ذاتها عن مدى حدة الازمة الاقتصادية – وتعمق في نفس الوقت ظاهرة البطالة الرسمية والمستترة والتي تمس أزيد من نصف المواطنين القادرين عن الشغل.

أما الاوضاع في البادية فانها بالتاكيد أكثر سوءا وانحلالا. فاذا كانت فلاحتنا قد عانت في السابق من هيمنة الاقطاعية التقليدية واستغلالها اللانساني، فان نفس المعاناة ونفس الاستغلال يتم اليوم عن طريق تمركز الملكية بيد البورجوازية الفلاحية ذات الاصول الاقطاعية. ففي الوقت الذي لا يملك فيه ٩٠٪ من الفلاحين سوى ٤٢٪ من الاراضي، نجد أن ١٠٪ فقط يستحوذون على ٥٨٪ من أجود الاراضي المسقية، التي تخصص لها

فوق ذلك التجهيزات التقنية الحديثة والقروض والمساعدات المالية.

وتتعرض أراضي الجماعات نفسها لاطماع الملاكين الكبار المحميين بجهاز القمع الذى لا يتردد في الالتجاء الى القمع الدموى ضد الفلاحين الذين يتشبثون بحقهم في الارض. ومن أبرز الامثلة على ذلك أحداث تادلة حيث استحوذ بعض الملاكين ومعهم موظف "سامي" على عشرين الف هكتار من الاراضي الجماعية، وتدخلت قوات القمع لتشتيت تجمع ضم ثلاثة آلف فلاح، وممارسة التعذيب ضدهم، والانتقام بتخريب البيوت وذبح الماشية.. وبهذه الاساليب تم سلب أرض الجماعة التي كانت ملكا للفلاحين حتى ابان الاستعمار نفسه.

هذه هي الاوضاع المعاشية القاهرة التي تعاني منها اوسع الجماهير الشعبية المغربية في المدن والبادية، والتي تعمل يوميا على تعميق الهوة بينها وبين حفنة المحظوظين والمستغلين.

ميزانية ١٩٨٠: توسيع وتعميق الهوة

امام هذه الاوضاع ماذا اتت به ميزانية ١٩٨٠؟

انها في الحقيقة لم تات سوى بتكريس استمرارية فرض "التقشف" على الجماهير الشعبية، مقابل تقديم المزيد من الهدايا للبورجوازية الطفيلية.

فميزانية التجهيز عملت، عمدا، على التضحية بالتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي (السكن، التعليم، الصحة، الزراعة، القطاع العام) مقابل اعطاء الاسبقية للتجهيزات المرتبطة بالانتاج التصديرى (الموانئ، المطارات، السدود). اما ميزانية التسيير، فانها تخصص نسبة ٤٠٪ للدفاع والداخلية، و١٥٪ لمساهمة الدولة في رأسمال الشركات العمومية، وذلك على حساب النسبة المخصصة للاجور والوظائف وفرص الشغل.

أما نظام الضرائب، فلقد عمل من جهته على اثقال كاهل الشركات المتوسطة والصغيرة، وكذلك الحرفيين والتجار الصغار بالضرائب المباشرة والغير مباشرة، أى عن طريق الزيادة في أسعار المواد الاساسية، والزيادة في تكاليف الخدمات العامة.. مقابل التخفيف عن الملاكين والمقاولين الكبار، في ميادين العقار، والتصدير، والملكيات الزراعية الكبيرة..الخ..

اما القطاع العام، الذى تخصص له مصاريف باهضة ــ في الوقت نفسه الذى تمنح فيه المناصب القيادية كامتياز من أجل الاغتناء...ــ فانه لا يوفر سوى ٨٪ من مداخيل الميزانية العامة، بينما تكلف مصاريفه اكثر من ذلك بكثير.

هذه هي النتائج الوخيمة التي ادت اليها السياسة الاقتصادية الراهنة التي دابت على تكريس التبعية للخارج، مقابل المزيد من "تفقير الفقراء واغناء الاغنياء"، وهذه أيضا حقائق ثابتة، يعترف بها الحكم نفسه (من باب التضليل والديماغوجية بطبيعة الحال) في حين أنه يعبر عمليا عن عجزه المطلق في معالجتها، بل وعن رغبته المبيتة في استمرارها وتعمقها، وذلك رغم كل "التخطيطات" و"الحلول" التي يلجأ اليها بين الفينة والاخرى.

لقد عودنا النظام، كلما اختنقته الازمة وتفجرت بين يديه التناقضات التي يعمل عمدا على تنميتها، عودنا أن يعترف رسميا بالازمة الاقتصادية والاجتماعية والفوارق الطبقية المترتبة عنها، ومن ثم اقباله على الوعود بالقضاء عليها وبتنمية البلاد تنمية حقيقية توفر الرخاء والازدهار للفقراء.. دون افقار الاغنياء.

تخطيطات.. بدون تنمية..

وهكذا كان الشأن على اثر المحاولتين العسكريتين لسنتي ١٩٧١ و١٩٧٢، عندما طرح التخطيط الخماسي الذى وعد من خلاله تحقيق زيادة في التنمية قدرها ٨٪، ٧٪ الا أن هذا التخطيط في سنواته الاولى لم يحقق سوى ٦٪، ٨٪ حسب الارقام الرسمية (المشكوك فيها) وانتهى سنة ١٩٧٧ الى نسبة قدرها ٢٪.

صحيح أن المصاريف العسكرية في ارتفاع مستمر منذ سنة ١٩٧٤، الشيء الذى انعكس سلبيا على التوظيفات في باقي الميادين، لكن السبب الحقيقي والاساسي لهذا التقهقر وهذه الازمة المزمنة، يكمن دون جدال في طبيعة "التنمية" المقترحة والممارسة، والتي تسعى بالاساس الى خدمة مرافق الانتاج التصديرى لتلبية حاجيات السوق الامبريالية، على حساب تلبية مطالب السوق الداخلية، وبعبارة أوضح: تنمية مصالح الراسمال الاجنبي والمنتفعين المحليين، مقابل حصر وضرب قوى الانتاج "وتنمية التخلف" الداخلي.

ولقد سجل التخطيط الثلاثي الذى أعلن سنة ١٩٧٩ ــ بعد أن جاءت سنة ١٩٧٨ بنسبة من التنمية لم تتعد ٢٪ ــ فشل التخطيط السابق، كما أدلى، حسب العادة، بتخوفاته حول تدهور الوضع الاجتماعي، مع اجتناب الحديث عن الحلول الكفيلة بتوقيف الانخفاض السريع في القدرة الشرائية لدى الشغيلة والجماهير الشعبية عامة، والفوارق الطبقية المتزايدة والمتفاقمة. وهذا أمر ليس من شانه أن يثير الاستغراب، ذلك أن هذه التصاميم، ما وضعت وخرجت للوجود الا لتعمق هذه الفوارق سعيا وراء تقوية أوضاع الطبقة السائدة، ركيزة النظام، مقابل التضييق على الطبقة المتوسطة، وافقار الطبقات الشعبية دون حدود ولا حساب.. ويمكن القول أن نسبة وافرة من هذا الهدف قد تم فعلا تحقيقها، اذ تم عمليا، رفع نسبة الاستهلاك من ٢٦٪ الى ٣٦٪ بالنسبة لعشر في المائة من العائلات المحظوظة، بينما انخفضت نسبة الاستهلاك من ٢٦٪ الى ١٨٪ بالنسبة لخمسين في المائة من العائلات...

هذه هي حقيقة التنمية التي يدعيها النظام: تنمية مصالح الطبقة السائدة التي ربطت مصيرها بمصيره وتولت الدفاع عن اختياراته الداخلية والخارجية، مقابل تعميق الازمة الاقتصادية والاجتماعية، هذه الازمة التي وصلت اليوم الى مازق لا مخرج منه سوى باستئصال جذور الامراض الهيكلية التي سجنت وتسجن اقتصادنا الوطني في اطار خدمة مصالح الاجنبي، وتحرير طاقاته الهائلة ووضعها في خدمة مصالح الجماهير الشعبية. ■

حقيقة الموقف الأمريكي

قدم السيد "سولارز"، عضو اللجنة الافريقية التابعة للجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الامريكي، تقريرا مفصلا لهذا الاخير حول الصحراء المغربية، على اثر الزيارة التي قام بها مؤخرا للجزائر.

وأهمية هذا التقرير، الذى ننشر مقتطفات أساسية منه، تكمن في كونه يوضح بشكل جلي أبعاد السياسة الامريكية بالمنطقة، ويسمح بالتعرف بشكل أدق على مخططات الامبريالية، عدوة الشعوب، الحريصة على خدمة مصالحها أينما كانت، وبأية وسيلة ممكنة. وبالتالي فانه لا يستحق النقاش ولا الجدل، فتلك سياسة العدو، الذى ما بعده عدو، فلا فائدة في "اقناعه" بأخطائه، أو محاولة تصحيحها. لكن الامعان في هذا التقرير وخلفياته وأبعاده، لا بد وأن يبرز من جديد سؤالا مشروعا: كيف يمكن للوطنيين التقدميين أن يدخلوا لعبة "الاجماع الوطني" مع نظام مرتبط عضويا بالامبريالية، وهل يمكن الرجاء من هذه الاخيرة أن تسعى الى حل مشاكلنا الوطنية؟

... "حين بدأت زيارتي للمنطقة كنت أميل الى الرأى القائل انه قد يكون ثمة سبب استراتيجي وسياسي مقنع لتغيير سياستنا في بيع الاسلحة الى المغرب، لكنني خرجت من الرحلة مقتنعا بأن الاقتراح القائم ببيع اسلحة هجومية للمغرب ليستخدمها في الصحراء الغربية ستكون له آثار سلبية لها وزنها على السياسة الخارجية الامريكية، وأن المزايا التي يستشهد بها لصالح مثل هذا المسار اما مزايا تافهة او غير قائمة".

... وبسبب طابع النزاع، وطبيعة الاسلحة المستخدمة فيه، نشأ انطباع في بعض الدوائر الغربية بأن البوليساريو هي الحد القاطع للتوسع السوفياتي في المغرب. والواقع انه يبدو — استنادا الى مناقشاتي الشخصية مع قيادة البوليساريو وغيرها من المصادر — أن البوليساريو ليست موالية للماركسية ولا للسوفيات. فردّا على بعض الاسئلة أوضح قادة البوليساريو انهم — في اطار دولة صحراوية مستقلة — قد يميلون لاسباب اقتصادية وثقافية وجغرافية الى التطلع نحو الغرب لا نحو الشرق من أجل الدعم. والواقع أنهم حركة التحرر الرئيسية الوحيدة في افريقيا التي لم تتلق أى مساعدة عسكرية مباشرة سوفياتية أو كوبية أو صينية. صحيح أن جانبا كبيرا من معداتهم من أصل سوفياتي لكنه نقل اليهم من الجزائر وليبيا، اللتين تشتريان الاسلحة بالعملة الصعبة. وليس ثمة شاهد على أن السوفيات — ولهم استثمار كبير في الفوسفاط المغربي — قد وافقوا أو شجّعوا هذا النقل، والحق أن أيّا من دول الكتلة الشرقية لم تعترف بعد بحكومة البوليساريو في المنفى. وقد اتجه جهد البوليساريو الرئيسي في أوروبا الى الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية في أوروبا الغربية وليس الاحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية.

أما فيما يتعلق بمستقبل العلاقات داخل المنطقة، فان قيادة الجبهة تعلن عزمها على الابقاء على العلاقات الوثيقة مع الجزائر، لكنها أيضا تؤكد كثيرا ضرورة التعاون مع المغرب "اذ تمتد حدودنا مع المغرب ٥٠٠ كيلومترا ومع الجزائر ٥٠ كلم فحسب". وهم يستشهدون كدليل على رغبتهم في التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضة بالبند الوارد في معاهدة السلام بين موريطانيا والبوليساريو، والذى يؤجل ارادة البوليساريو لمدة سبعة أشهر، مما يتيح للملك الفرصة لانقاذ ماء الوجه بصدد اشتراكه في المفاوضات الديبلوماسية.

ونتيجة لتفضيل جبهة البوليساريو للحل الديبلوماسي فانها قد امتنعت عن طلب الدعم العسكرى من السوفيات لانها لا تريد تدويل النزاع. ولكن اذا غيرت الولايات المتحدة سياستها وبدأت في تزويد المغرب بمعدات جديدة مضادة للعصيان لتستخدمها في الصحراء الغربية فانها قد تدفع الجبهة بذلك نحو انحياز كامل لن يكون مواتيا لمصالحنا في المنطقة. وعلى اى حال، فاذا لم تكن لنا أية مصلحة حقيقية في تسهيل اقامة وطن صحراوى في الصحراء الغربية فليست لنا بالمثل أية مصلحة ذات شأن في منعها.

وثانيا يذكر الخبراء العسكريون الامريكيون أن من غير المحتمل أن يحقق الجيش المغربي شيئا أكثر من تحسينات هامشية في وضعه العسكرى غير المواتي أيا كانت المعدات التي يزوّد بها. وأوجه الضعف الرئيسية للجيش المغربي في الصحراء الغربية هي مجالات الاتصال والاوامر والتحكم. وتكمن المشكلة في رفض الملك منح

"فاذا لم تكن لنا اية مصلحة حقيقية فى تسهيل اقامة وطن صحراوي في الصحراء الغربية، فليست لنا بالمثل اية مصلحة ذات شأن في منعها"

"البوليساريو ـ في اطار دولة مستقلة ستميل الى الغرب"

قوّاده في الميدان من الاستقلال ما يكفي لكي يتصلوا مباشرة فيما بينهم والاستجابة بسرعة للظروف المحلية. فلما كان الملك الحسن يخشى تكرار محاولات الانقلاب التي جرت في ١٩٧١ و ١٩٧٢، فانه يصرّ على هياكل اتصالات وقيادة مركزية للغاية. وهكذا كثيرا ما تمر عدة ساعات بين وصول أنباء عن هجوم على حامية مغربية ما ووصول القوة الجوية المجاورة، اذ لا بد من ارسال الطلب عن طريق الرباط. وفضلا عن هذا، يفتقر قادة الميدان الى سلطة تنظيم الدوريات الوقائية. وتساعد الظروف بدورها على تقويض الروح المعنوية العسكرية تماما كظروف المناخ غير المواتية وزيادة عدد مقاتلي البوليساريو، والهوة القائمة بين كبار الضباط الفاسدين غير الاكفاء الى حد كبير (لكنهم موالون) وبين الكوادر المتوسطة أو الدنيا. وستكون الاسلحة الامريكية المتقدمة ـ مهما كان السخاء في توفيرها ـ غير فعالة في غيبة تحسين له وزنه في قدرة الجيش المغربي على ادراجها بكفاءة في نظامه القتالي.

وثالثا، يمكن لتغيير ما في سياسة بيعنا للاسلحة الى المغرب أن يوقف التحسن الذى حدث في علاقاتنا الاقتصادية مع الجزائر، التي هي في المستقبل شريك اقتصادى للولايات المتحدة أهم من المغرب. فالجزائر تزودنا بتسعة في المائة من وارداتنا من البترول الخام (١٦ ٪ من واردات الساحل الشرقي) وباثنين في المائة من استهلاكنا من الغاز الطبيعي. وقد ربحت الشركات الامريكية أكثر من ٦ مليار دولار في عقود المقاولات منذ الستينات، وتبلغ قروض وضمانات بنك التصدير والاستيراد الان ١،٤ مليار دولار.

ومن الناحية السياسية تميل الجزائر الى الابقاء على صورتها كراعية مناضلة للنظام الاقتصادى العالمي الجديد فضلا عن مساندة خليط من حركات التحرر الوطني. غير أن هناك شواهد قوية ـ وخاصة منذ انتخاب الشاذلي بن جديد خليفة للرئيس الراحل الهوارى بومدين في فبراير ١٩٧٩ ـ على أن الجزائر بدات تتخذ مواقف أكثر اعتدالا في عدد من المسائل الدولية التي تتمشى مع أهدافنا السياسية. وقد عمل الجزائريون، في مؤتمر هافانا مع يوغوسلافيا والهند في الجهود، من أجل منع كوبا من توجيه حركة عدم الانحياز نحو موقف واضح مناصر للسوفيات، وأيدت الجزائر التسوية السلمية للنزاع بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية في وقت كان السوفيات فيه يؤيدون هذه الاخيرة في استخدام القوات العسكرية، وعارضت السياسة السوفياتية في أثيوبيا وأوغندا بتاييدها للارثيريين وللاطاحة بعيدى أمين بمساعدة تانزانيا، وشددت موقفها الذى كان من قبل متسامحا مع اختطاف الطائرات.

وخلال مناقشاتي مع كبار المسؤولين الجزائريين اسرّوا انهم يدركون أن دولة اسرائيل "واقع تاريخي" لا بد أن يؤخذ في الاعتبار في اطار حل شامل للنزاع في الشرق الاوسط، وانتقدوا سياسة كوبا الطموحة في افريقيا وغزو فيتنام لكمبوديا، وأعربوا عن اهتمامهم بشراء المعدات العسكرية الامريكية. وفضلا عن ذلك، فان الشاذلي بن جديد يبدو ـ على عكس بومدين ـ براجماتيا أكثر منه ايديولوجيا، وثمة ما يدفع الى الاعتقاد بانه عندما يدعم الرئيس الجزائرى سلطته فسيعد المسرح لمزيد من العلاقات بين بلدينا. لكن من المحتمل أن يصبح مثل هذا التحسن أكثر وأكثر صعوبة اذا نحن ـ خلال هذه الفترة ـ غيرنا سياسة الحياد، وملنا لصالح المغرب بتزويده باسلحة لاستخدامها في الصحراء.

... وينبغي أن يكون هدفنا الاول هو تسهيل حل النزاع. ومن سوء الحظ أنه ليس من السهل التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات. فاطراف النزاع متباعدة كل البعد في موقفها سواء من جوهر الحل او اشكال المفاوضات. فالمغرب يصر ـ برغم ان البوليساريو ليست عاملا حرا ـ على حل المشكلة عن طريق المناقشات الثنائية مع الجزائر مؤمن بانها هي التي تمسك بمفاتيح الحل. اما الجزائر فتؤمن بان النزاع في الصحراء يدور بين البوليساريو والمغرب، وبان اية مفاوضات لانهاء الحرب ينبغي أن تجرى بينهما. وبالمثل، ففي حين أن المغرب على استعداد لقبول تسوية تقوم على مبدأ الحكم الذاتي داخل اطار السيادة المغربية لكنه ليس على استعداد لبحث الانسحاب من الصحراء الغربية، فان البوليساريو تصر على الاستقلال الكامل (أو على الاقل حق تقرير المصير الذى سيؤدى في نظرهم الى نفس النتيجة) وترفض رفضا قاطعا امكانية قبول الحكم الذاتي بدلا من الاستقلال.

... وربما لن يكون ملائما للولايات المتحدة أن تأخذ المبادرة في السعي الى تسوية للنزاع عن طريق المفاوضات. غير أننا نستطيع أن نشجع بهدوء أطرافا معينة اخرى مثل اسبانيا والعربية السعودية وفرنسا ومنظمة الوحدة الافريقية على أخذ المبادرة لنقل النزاع من ميدان القتال الى مائدة المفاوضات.

وسواء جاء تحديد السياسة الصحراوية النهائي عن طريق الاستفتاء تحت الاشراف الدولي (كما اوصت منظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المنظمات الدولية) أم لا فان الترتيبات الاخرى التي يمكن ان تؤدى الى المصالحة تشمل: اقامة اتحاد كونفيدرالي سياسي واقتصادى

واسع في المنطقة كوسيلة لتزويد البوليساريو بكيان سياسي في الصحراء الغربية. وفي ذات الوقت انقاذ الوجه الديبلوماسي للملك الحسن، والملكية المشتركة بين المغرب والصحراء لمستودعات الفوسفاط في بوكراع وادارتها المشتركة (وفي الوقت الحالي يمتلك المغرب ٦٥ ٪ منها واسبانيا ٣٥ ٪ وان لم يتم انتاجه منذ عدة سنوات بسبب الحرب) وضمان استمرار وصول المغرب الى افريقيا جنوب الصحراء عن طريق تعديلات ثانوية في حدود صحراء غربية مستقلة.

وعلينا أن نقلل بهدوء من الحظر الحالي على الاتصالات بين ديبلوماسيينا ومسؤولي البوليساريو، وعلى زيارات ديبلوماسيينا للمناطق التي يحتلها المغرب من الصحراء الغربية، فقد قامت هذه القيود التي فرضناها على أنفسنا في الاصل على رغبة طيبة في أن نبدو محايدين بالنسبة لجوهر النزاع. لكن استمرارنا في فرض هذه القيود في الظروف الراهنة يعني حرمان أنفسنا من المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارعقلاني في مشكلة عالمية كبرى. وقد دفعنا ثمنا سياسيا كبيرا لحرمان انفسنا من مثل هذه الاتصالات التي يمكن أن تجلب لنا المعلومات في ايران وليس من سبب يدعونا لان نكرر نفس الخطأ ثانية.

ان قضية الصحراء الغربية توضح ضرورة تجنب معالجة مشكلات السياسة الخارجية بطريقة تطرح تباينا صارخا بين الموقف "الشمولي" لمساعدة أصدقائنا بغض النظر عن الواقع في المنطقة والموقف "الاقليمي" الذى يقوم على التكيف مع الظروف المحلية بصرف النظر عن الدلالات الدولية. صحيح أن المغرب صديق محنة، لكن هناك أكثر من طريقة نستطيع أن نستجيب بها للحاجة الى المساعدة الخارجية. وفي الظروف القائمة لا يتفق بيع المعدات العسكرية لحرب العصيان الى المغرب لاستخدامها في ضم الصحراء الغربية لا مع مثلنا العليا ولا مع مصالحنا". ■

من أجل الوضوح

لامخرج دون فسخ الاجماع الوطنى المزعوم وقيام الوحدة الوطنية الحقيقية

منذ منتصف السبعينات، احتلت قضية الصحراء المغربية مركز الصدارة في الحياة السياسية المغربية، وشكلت المحور الاساسي الذى تصنفت حوله المواقف، وتبلورت الاتجاهات، بدءا بالقضية الوطنية نفسها ووصولا الى كل القضايا التي تهم بلدنا، وعلى رأسها المسالة الديموقراطية.

منذ ذلك الحين، وقبله، طرحنا موقفنا المبدئي الثابت بالنسبة لهذه القضية الهامة ـ القضية الوطنية ـ موقفا يجمع ما بين التشبث المبدئي بسيادة الشعب المغربي على كامل ترابه الوطني، تشبثا لا يقبل المساومة ولا حتى الجدال، وبين المحتوى الاجتماعي، وبالتالي السياسي والايديولوجي، لهذه القضية، اذ ما شهد التاريخ يوما، قضية وطنية تنفصل عن الصراع الاجتماعي، أو تطرح بشكل مجرد، معلق في الهواء.. ومن ثم أكدنا على الخط الفاصل الذى يجب أن يبقى ما بين الطرح الوطني التقدمي الذى من المفروض أن تعمل على أساسه كل القوى الوطنية، والطرح المشبوه الذى تريده الطبقة الحاكمة وممثلها السياسى، النظام الراهن، لان تركب موجته، مستفيدة من الظرف، وخدمة لمصالحها الضيقة، في حين أن طبيعة هذا النظام، وتجربته التاريخية، وواقع ممارساته الراهنة، داخليا وخارجيا، أن كل ذلك يثبت ارتباطه العضوى بالدوائر الاستعمارية الامبريالية، وينفي عليه صبغة الوطنية، التي ما تستر وراءها الا حفاظا على وجوده واستمرارية مصالح حلفائه. ومن ثم عارضنا "الاجماع الوطني" الذى دعى اليه، و"السلم الاجتماعي" الذى أراد فرضه.

لقد قلنا لا للتقسيم والاقتسام، واكدنا على أن التراب والجماهير لا يمكن تجزئتها تحت أى مبرر ومهما كانت الاعتبارات. وأجاب "الواقعيون" أن ذلك مجرد طرح خيالي... وها نحن نرى اليوم الكل يتخلى عن التقسيم، ويعود الى الموقف المتشبث بالسيادة الوطنية الكاملة..

لقد قلنا لا للاجماع المزعوم، واكدنا على أن تزكية مبادرات النظام ومخططاته ومساوماته ينطوى على مخاطر وأهوال وجب تقدير عواقبها.. ويضطر البعض اليوم الى الاعتراف بهذا الواقع، بعد أن اتضحت حقيقة "المسلسل القمعي" من جهة وتأكدت من جهة ثانية، جسامة الخسارات العسكرية والسياسية والديبلوماسية التي ألحقت بقضيتنا الوطنية، والتي يؤدى ثمنها أبناء الشعب المغربي الموجودين على الواجهة، عسكريا واقتصاديا واجتماعيا، في الوقت الذى تزداد فيه حفنة من السماسرة والمنتفعين، ثراء وغنى وبذخا... وسبب كل هذه الاضرار التى ألحقت بالقضية العادلة للشعب المغربي، هي بكل تأكيد من مسؤولية النظام قبل غيره، لكن أيضا من مسؤولية من قبل بتسليمه زمام القيادة في اطار "الاجماع"، مع تغييب الخط الشعبي المستقل للتحرير الحقيقي.

ونحن عندما نطرح هذه النتائج الملموسة، لا نفعل ذلك من باب التشفي والتبجح.. لكن ما يدفعنا الى ذلك، هو ايماننا بضرورة مواصلة نضالنا من أجل فسخ "الاجماع" الذى يشمل الطبقة الاقطاعية الراسمالية الحاكمة، ومن ثم، توفير الشروط لقيام الوحدة الطبيعية والسليمة بين القوى الوطنية الشعبية، بمعزل عن مستغليها وجلاديها. وايماننا راسخ أيضا، في أن القضية الوطنية نفسها، ستسترجع صحيتها وقوتها وسلامة طرحها وستنفض عنها التأثيرات الرجعية التي طالما ألحقت بها الاضرار داخليا عربيا، ودوليا. كما أنها وحدها الكفيلة بالوقوف في وجه كل المساومات والمؤامرات التي تحاك في الخفاء. ■

ملف

فاتح ماي 1980

لنحشد كل الطاقات
في مواجهة الأعداء الطبقيين !

فاتح ماى هو بالتاكيد عيد الشغيلة في كل انحاء العالم، عيد كل المنتجين، عمالا وفلاحين ومثقفين وكل الذين يمنحون طاقاتهم الجسدية والعقلية، خدمة لتحسين شروط عيش الانسان، وتلبية حاجياته الاساسية، المادية والمعنوية.

لكن هذا العيد، وان كان مناسبة للاحتفال بالمنتجين، وتكريمهم، فانه يشكل اساسا وقفة نضالية سنوية، تقفها الطبقة العاملة بشكل خاص، ومعها جماهير الشغيلة من مختلف الفئات، لتقييم أوضاعها الذاتية، المعنوية والتنظيمية، وتقييم مكتسبات نضالها النقابي والمطلبي، ونتائج صراعها اليومي مع المستغلين والسماسرة وايضا طرح آفاق هذا النضال وبلورة شعاراته الاساسية وتعبئة كل الطاقات لمواجهة مهامه. وضمن هذه المهام: العمل النقابي المنظم، من اجل الدفاع عن حقوق العمال، وتحقيق المكاسب المادية والمعنوية لهم، والحد من جشع المحظوظين...

وهذا العمل، في شكله ومضمونه، لازال يطرح على الحركة التقدمية، كما طرح بالسابق، عدّة اشكالات قد تأخذ صبغة التعقيد، أو الخلط، ان هي لم تجد طريقها الى المعالجة السليمة الصحيحة. وضمن هذه الاشكالات: علاقة النضال المطلبي والنقابي بالاوضاع العامة في البلاد وارتباطه بشكل خاص بنضال أوسع الجماهير الشعبية من أجل التحرّر الشامل، الاقتصادى والاجتماعي والثقافي.. وبالتالي علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي، تمايزهما أو درجة وحدود ارتباطهما او عدمه، ومن ثم اشكالية التنظيم النقابي في حد ذاته، واى علاقة يجب ان تكون — أو لا تكون — بالتنظيم السياسي الحزبي، وبالحركة التقدمية الوطنية عموما. تلك هي المواضيع الرئيسية التي خصّصنا هذا الملف لابداء وجه نظرنا فيها.

قد نختلف في صيغة ومضمون معالجة هذه الاشكالات التي ليست بالبسيطة ولا البديهية، مع فصائل اخرى من الحركة التقدمية، ولكن أوضاع الشغيلة المغربية، ضمن الاوضاع العامة المتأزمة التي تعيشها البلاد، تعرض على كل مناضل تقدمي مخلص وهو يحيي عيد فاتح ماى، الاخذ بعين الاعتبار معطيات تتميّز بها أوضاع الطبقة العاملة على الخصوص ومن بينها:

— نمو الحركة العمالية الجماهيرية، وتصاعد نضالها، خاصة بعد تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كتعبير وتجسيد لانتفاضة قاعدية وتصحيحية اصيلة...

— وكردّ فعل على ذلك، تصاعد القمع بشتى أشكاله وألوانه، الاقتصادية والاجتماعية، كمحاولة يائسة لايقاف هذا المدّ النضالي، وتجريد المنتجين من أبسط وسائل الدفاع عن النفس.

— وتأسيس الكونفدرالية، وما قامت به من مبادرات وكفاحات، التي أتت ضمن جدلية الصراع الواقعي الملموس، لا يعني أن كل المشاكل التنظيمية على المستوى النقابي قد تم حلّها، أو تم تجاوز رواسب سنوات من الجمود والممارسات الخاطئة والمضرّة، كما أنه لا يعني ان كل الفئات الكادحة، قد بلغت من الوعي والنضج ما يجعلها تدرك مصالحها، ادراكا تاما واعيا. لقد ظلت بعض الفئات العمالية متعلّقة عاطفيا، أو لمصلحة ما، بالاطار النقابي القديم كما ظلّ البعض الاخر يؤمن بامكانية تغيير السير الداخلي لهذا الاطار، والحدّ من البيروقراطية المهيمنة عليه، رغم أن سنوات عديدة من ممارسة هذه التجربة لم تأت باية نتائج ملموسة.

ان ادراك هذه المعطيات الاساسية: النهضة العمالية الرائعة، رغم اللعوبات التي ترافقها، والقمع المنهجي المسلّط عليها، يجعل كل مناضل تقدّمي أمام مسؤولية واحدة: تكتيل وحشد كل الطاقات في مواجهة الاعداء الطبقيين، من أرباب عمل وحلفائهم داخل السلطة وخارجها، ومن ثم اعفاء الاطار النقابي، من كل ممارسة من شأنها الاساءة الى المدّ النضالي الجماهيرى الفتي والمتصاعد، وبالتالي ترك الصراع الايديولوجي والسياسي في مجاله الخاص به، وتوفير كل الامكانيات المادية والمعنوية لدعم نضال الكادحين ضدّ نفس الاعداء الطبقيين، وتغليب مصلحة منظماتهم الجماهيرية على أى اعتبار آخر. ■

ايها العمال .. ايها الشباب : ساندوا المناضلين النقابيين المطرودين والمقموعين ... انه واجب وطني ونضالي

اشكالية العمل النقابى

ان الجدل الذى عرفته وتعرفه الحركة السياسية بالمغرب حول هذه المسالة ليدل علي مدى اهميتها واستحقاقها لكامل الغاية والاهتمام. وغني عن القول ان موضوعا شائكا من هذا النوع يقتضي معالجته بكثير من التحرى والتدقيق. لقد اخذ هذا الجدل اشكالا عدّة: علاقة الحزب بالنقابة، مفهوم استقلالية النقابة، مضمون الوحدة النقابية..الخ. غير ان هذه النقاط تلتقي كلها او يمكن اجمالها في مسالة واحدة: موقع المنظمة النقابية من الحركة النضالية العامة في المجتمع والتاثير المتبادل بينهما. ان تحديدا دقيقا لهذا الموقع، من شانه ولا شك ان يعطي مضامين ملموسة وسليمة للعمل النقابي ذاته.

أى حياد ؟

ان المنظمة النقابية الجماهيرية تستمد علة وجودها من الواقع المتواجدة فيه والذى يفرزها. فهي بالتالي تستمدّ اهدافها وبرامجها من ضرورة الدفع في اتجاه تغيير هذا الواقع بمراعاة لامكانياتها الذاتية وطاقاتها المحدودة. ففي مجتمع كمجتمعنا يحكمه واقع النهب والاستغلال والتبعية يتحدد موقع المنظمة الجماهيرية بالضرورة في خندق قوى التغيير والتقدم. فالمنظمة النقابية كاطار واسع يضم فئة او فئات اجتماعية معينة، تضع نفسها كاداة نضالية لهذه الفئة او الفئات لتحقيق مطالبها الانية في اطار النضال العام ضدّ الواقع المتعفن ككل. فالنقابة ليست هدفا في حدّ ذاتها ومشروعيتها بالمفهوم النضالي للكلمة تسقط عنها بمجرد تخليها او تقاعسها عن التصدى للمهام التي فرضت وجودها. من هنا يبدو من العبث الحديث او التفكير في منظمة جماهيرية "محايدة" او "غير مسيسة". فالخيار غير ممكن في ظل صراع طبقي متارجح. وموقف الحياد المظهرى هو في حدّ ذاته تواطوء وارتماء في احضان قوى الاستغلال والقهر الطبقي. كما ان اللاسياسة كلمة لا تواجد لها في حيّز الواقع الملموس. ان اى شعار مطلبي هو في العمق وبالضرورة شعار له علاقة بالمشاكل السياسية. فالمطالبة بالسلم المتحرّك للاجور او بتحسين ظروف العمل مثلا، تعني عمليا محاولة لاحداث تغيير ولو جزئي في واقع القهر والاستغلال.

ان توضيح هذه المسالة يقتضي تدقيقا آخر. وهو ان النضال المطلبي يبقى مع ذلك شقا اساسيا في الصراع ضدّ الطبقات الساندة. ذلك انه ينطلق من قضايا حيّة وملموسة ليلف حوله الفئة او الفئات الاجتماعية المعنية لشحذ وعيها واعطائه مضمونه الطبقي الواضح من جهة، وانتزاع مكاسب جزئية تشكل منطلقا لنضالات مطلبية جديدة.

يتضح ممّا تقدم ان النضال النقابي هو من صلب الصراع الطبقي. وهذا يعني ان العمل النقابي مرتبط جدليا بالعمل السياسي. فهو يتاثر به ويوثر فيه. ومن هذا المنطلق تصبح استقلالية المنظمة الجماهيرية مسالة نوعية. فهي اولا استقلالية تنظيمية بمعنى توفر المنظمة على هيكلتها التنظيمية الخاصة والمستقلة عن اى تنظيم سياسي كان. وهي ثانيا استقلالية توجيهية بمعنى ان قراراتها تناقش وترسم وتتخذ من داخل في اطار هيكلتها التنظيمية الخاصة، باحترام تام للراى الذى تعبر عنه اغلبية قاعدتها التي من المفروض ان تكون قاعدة جماهيرية، بمعنى انها تضم سائر المواطنين الذين يقبلون بالانخراط في النضال النقابي، كيفما كانت معتقداتهم، او انتماءاتهم السياسية، بمن فيهم المواطنون الغير منتمون. وهذا لا يحرم على المناضلين المنتمين سياسيا الانخراط في العمل النقابي، على العكس من ذلك، فان تواجدهم داخل المنظمات النقابية ما هو الا انعكاس لامر طبيعي، انعكاس للصراع الطبقي الدائر في البلاد ضدّ التناقض الرئيسي بخاصة، ذلك الصراع الذى ياخذ مجراه حتما داخل المجالات الجماهيرية. فالاستقلالية اذن لا تعني الانعزال عن معمعان النضال ومتطلباته، كما لا تعني بتاتا ضرورة الاختلاف في التوجيه والمواقف عن الاطروحات السياسية المتواجدة في الساحة، بشكل ميكانيكي. ان المطلوب،

بتعبير آخر، هو الحرص من جهة على الا تصبح المنظمة النقابية ذيلا لحزب سياسي ما، تخضع لتوجيهاته، وتمارس وفق تعليماته، ومن جهة أخرى الحرص على الا تنعزل المنظمة عن الجماهير الشعبية ككل.

العمل السياسي والعمل النقابي

كثيرا ما دارت وتدور النقاشات والمجادلات حول موقع المناضل السياسي في منظمة جماهيرية والتمايز بين صفته السياسية ماته وصفته كمناضل نقابي. واذا كان هذا التمايز لا يطرح اى اشكال في حد ذاته كمسالة واقعية وملموسة، فانه بالمقابل لا يعني تضاربا او تناقضا حادا بين الصفتين. فالانتماء السياسي ليس ردا يخلعه المناضل عند أعتاب النقابة قبل أن يمارس فيها... فالديموقراطية الداخلية لاى منظمة جماهيرية توفر لهذا المناضل كامل الحق في الادلاء بأفكاره او أطروحاته والعمل على نشرها في وسط الجماهير وجلب عطفهم عليها. ولكن شريطة أن يتم ذلك من خلال الاقناع والالتزام بالمسطرة الديموقراطية للمنظمة الجماهيرية واحترامها. بمعنى آخر، فانه مهما كانت صحة التحاليل والمواقف السياسية ومدى تجاوبها مع متطلبات النضال، فان ذلك لا يبرر باى حال من الاحوال فرضها فرضا بتجاوز وخرق مبادىء السير الديموقراطي في منظمة جماهيرية. فلهذه المنظمة قاعدتها الجماهيرية العريضة، وتوجيهاتها وقراراتها نابعة أساسا من هذه القاعدة ومن خلال النقاش الديمو قراطي داخلها.

فضلا عن هذا، من الضرورى الاشارة الى جانبين آخرين في الموضوع من الاهمية بمكان. الجانب الاول، يتعلق بمدى ارتباط توجيهات المنظمة الجماهيرية وممارساتها بمتطلبات النضال العام للجماهير الشعبية أو عدمه كنقطة أساسية حاسمة. ذلك أن الالتحاق بالمواقف المجردة من الازمة العامة بالبلاد كما هو شان القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل، دون طرح برنامج نضالي ملموس وممارسته في هذا الاتجاه، يضع المنظمة النقابية في موقع انتظارى بل يعزلها عن المسار النضالي للجماهير الشعبية ككل. ان تجربة الاتحاد المغربي للشغل لغنية الدلالة في هذا الصدد. فالتحريف الذى تعرضت له مسيرة الاتحاد من جراء سياسة وسلوك القيادة البيروقراطية عزلت الطبقة العاملة عن حركة التحرر ببلادنا مما احدث ثغرة خطيرة في النضال ضد الطبقات السائدة.

الجانب الثاني يتعلق بالحجم الحقيقي للمنظمة النقابية ومحدودية تأثيرها على مجرى الصراع ككل. فاذا كانت المشاكل المهنية وظروف العمل او الدراسة، تشكل أرضية صلبة لانطلاق نضال مطلبي يرفع من مستوى الوعي السياسي ويعززه ويقوى نضال الجماهير الشعبية عامة، فانها في نفس الوقت تحصر دور المنظمة النقابية في اطار ضيق غير قادر على التصدى لمهام أوسع وأشمل تتعدى طاقات المنظمة وحدود الفئة أو الفئات الاجتماعية المنضوية تحت لوائها. فالمنظمة الطلابية مثلا لا يمكن أن تشكل الطليعة الثورية للجماهير الشعبية ليس بحكم تكوينها الاجتماعي فحسب، بل بسبب محدودية دورها كمنظمة جماهيرية طلابية كذلك. والنقابية العمالية نفسها لا يمكن أن تشكل هذه الطليعة. فهي ليست بالحزب الثورى وان كانت تضم الطبقة العاملة، اذ أن هذا التكوين الاجتماعي، رغم أهميته الكبيرة، لا يكفي لوحده ليضفي عليها هذه الصبغة. فزيادة على التكوين أو التركيبة الاجتماعية هناك الجانب الايديولوجي والسياسي والتنظيمي الذى يعطي للاداة الثورية مضمونا أشمل وأعمق من أن تنحصر في منظمة نقابية.

شروط الوحدة

ان الخلاصة التي تفرض نفسها في هذا السياق هي بداهة التأثير المتبادل بين العمل النقابي والعمل السياسي بمعناه الواسع. وما من شك في أن هذا التأثير يطبع كل منظمة جماهيرية من حيث توجيهها وسيرها. وخلاصة القول أنه لا يمكن تصور عمل نقابي معزول على هامش الصراع ضد الطبقات السائدة. فالعمل النقابي جزء لا يتجزأ من هذا الصراع. وان اى عزل أو محاولة عزل للنضال المطلبي عن النضال السياسي العام لهو اولا خدمة مباشرة او غير مباشرة لقوى الاستغلال والقهر، وهو ثانيا عملية محكوم عليها بالفشل باعتبار ان تطور الصراع وتجذره يحتم في نهاية الامر ضرورة أخذ موقع واضح وصريح في الصراع الطبقي الدائر في مجتمعنا. وبالتالي فان معالجة اشكالية الوحدة ومضمونها في صفوف الطبقة العاملة خاصة، لا يمكن أن تتم بالقفز على الواقع الحي والنقاش في المجردات. فما معنى الوحدة في ظل الجمود والانتظار؟ وما معنى الوحدة في غياب محتوى نضالي لها؟ ان الاكتفاء بطرح شعار الوحدة كشعار مقدس لا تشوبه شائبة لا يكفي للاجابة على اشكالية العمل النقابي في الساحة. فقد أصبح واضحا وبديهيا أن لا وحدة نقابية صحيحة في غياب الارتباط الجدلي بساحة النضال الفعلي. ان هذا الامر هو الذى يجعل من الكونفدرالية الديموقراطية للشغل بديلا تاريخيا في مستوى متطلبات النضال وليس مجرد رد فعل عابر على ممارسة القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل. ■

مفاهيم ضارة بالعمل النقابى

ان اختلاف الافق الاستراتيجي للعمل النقابي في مرحلة معينة يؤدى حتما الى اختلاف في الرؤيا والممارسة بخصوص العمل الجماهيرى. فالمفاهيم الخاطئة التي تضر بالعمل النقابي غالبا ما تكون ناجمة عن ضيق الافق. ان الخط الاصلاحي ومنظوره للعمل النقابي خير مثال عن هذا الامر. فممارساته وأطروحاته ليست بالاخطاء العابرة التي ولدتها الصدفة، بل هي خلاصات عملية تنسجم تمام الانسجام مع البعد الاستراتيجي للخط الاصلاحي. ان الطابع الاساسي المميز لهذا الخط هو طموحه الدائم للهيمنة سياسيا ونقابيا. هذا الطموح حرده الفكر البورجوازى الصغير القائم على النخبوية والاستخفاف بقدرات الجماهير وطاقاتها. وهذا ما يسجن الاصلاح في حذر دائم من الجماهير كطاقات وقدرات يمكنها أن تتجاوزه سواء على مستوى الطرح أم على مستوى الممارسة. ومن ثم فان بسط هيمنته تشكل بالنسبة له الحل الاوحد لحصر الحركة الجماهيرية ووضعها في أفقه السياسي الضيق، وتبعا لذلك، فان قيادة وتأطير المنظمات الجماهيرية تصبح بالنسبة اليه هدفا قائما في حد ذاته. ومن تم تأتي ممارسات الخط الاصلاحي جماهيريا، من منطلق مصلحي ضيق لا يرى في النضال الجماهيرى عامة سوى مرتكزا لخدمة متطلبات سياسته في اطار لعبته المفضلة، لعبة المساومة في اطار نخبة تضم الحكم ومعارضته في آن واحد. فباعتبار تحليله هذا فان الجماهير تصبح لديه مجرد أداة للتحريك السياسي يؤطرها ويوجهها من فوق. فالارادة الثابتة للخط الاصلاحي تبقى هي اخضاع المنظمات الجماهيرية لمتطلبات عمله التكتيكي اليومي. اى ان تكون قابلة للتحريك عند الرغبة في "ابراز العضلات" وقابلة للتجميد اذا ما حان الظرف للجلوس على مائدة المساومة...

واذا كان هذا شان الخط الاصلاحي، فان ثمة مفهوم فوضوى للعمل الجماهيرى يطرح الجماهير وارادتها بشكل مجرد ويغفل لحسابات تكتيكية، أن وعي الجماهير ومواقفها ليست بوحي منزل، بل هي نتاج للعمل السياسي والنقابي المنظم. وهذا ما يؤدى بأصحاب هذا الطرح الى وضع التناقض داخل المنظمات النقابية وكأنه يفصل بين "المتحزبين" من جهة والجماهير المنتمية للمنظمة من جهة ثانية. ان طرحا مغلوطا ومقصودا مثل هذا، يهدف أولا الى التهرب من مسؤولية اى قرار أو اية خطوة كانت باعتبار أن الجماهير في شكلها المجرد هي صاحبة القرار، ويهدف ثانيا الى فضح ما يسميه بالاحزاب وشحن العداء والحقد ازائها. لكن هذا الطرح لا يقدم في نفس الوقت بديلا سليما ملموسا. فضلا عن التهرب من المسؤولية السياسية يكتفي هذا الطرح برفع شعار النضال بشكل مجرد. وهو يلتقي مع الطرح الاصلاحي في مقولة غريبة تفصح عن الممارسات اليومية، وهي أن المنظمات النقابية تتحول بقدرة قادر من تقدمية الى رجعية أو العكس حسب تواجدهم أو عدم تواجدهم في قيادة هذه المنظمات...

ان مخاطر الطرحين على العمل النقابي تكمن في الدرجة الاولى في تحويل المنظمات الجماهيرية الى مجرد واجهات لتصفية حسابات ذاتية ضيقة. والمسالة هنا لا تتعلق بخطأ في المفاهيم بل في اختلاف جوهرى على مستوى الاختيارات الاستراتيجية للمرحلة الراهنة من نضال شعبنا.

ضرورة وضوح الافق الاستراتيجي

ان تحديد مفاهيم ومضامين سليمة للعمل النقابي يمر بالضرورة عبر تحديد الافق الاستراتيجي الثورى لهذا العمل في المرحلة الراهنة التي يجتازها نضال الجماهير الشعبية ضد الطبقات السائدة. ففي اطار تحضير الشروط الذاتية والموضوعية للتغيير الجذرى ببلادنا تبقى المهمة الاساسية للقوى الثورية هي العمل على تصعيد المد النضالي الجماهيرى وتعميمه وتجذيره. في هذا الاتجاه يأتي دور المنظمات الجماهيرية كأدوات نضالية تتصدى لمهام التعبئة والتأطير والتحقيق التدريجي للنهوض الجماهيرى من خلال حلقة النضالات المطلبية. اى أن النضالات المطلبية يجب أن تخرج من طابعها الظرفي ومن انعزالها لتتكامل كلها في صيرورة نضالية واحدة يربطها البعد الاستراتيجي للمرحلة. ان تحقيق هذا التكامل وهذا الارتباط مهمة تقع على عاتق كل القوى الثورية المؤمنة بالنضال الطويل النفس المبني على أسس ايديولوجية وسياسية وتنظيمية واضحة. ■

كيف يواجه النظام المنظمات النقابية التقدمية

اذا كان تزاوج وتداخل القيم الاقطاعية والرأسمالية يجد تعبيره الملموس اقتصاديا واجتماعيا في هياكل التبعية القائمة بعد سلسلة التحولات التي شهدها مغرب الاستقلال الشكلي وبخاصة ادماج فلول الاقطاع في اطار البورجوازية الكومبرادورية، فان هذا التداخل يجد تعبيره السياسي الايديولوجي في ذلك التمازج الهجين بين المفاهيم الايديولوجية الاقطاعية المحضة والمفاهيم الليبيرالية (ايديولوجية الحكم وهيكلته من جهة واللعبة الديموقراطية وتعدد الاحزاب والصحافة من جهة ثانية) . ان هذه الازدواجية تسمح للحكم باللعب على حبلين في آن واحد : حبل القمع من ناحية وحبل الانفتاح من ناحية ثانية. وهذه الحقيقة بارزة في واقعنا السياسي ماضيا وحاضرا. ان هدف الحكم من الرتوش الليبيرالية التي يصبغها على نظامه، هو التنفيس نسبيا وفي حدود عن الكبت والقهر الناجمين عن القمع بشتى أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستعمال هذه الرتوش كيافطة تعرض على السواح .

ان هذه المسألة تلمس بشكل جلي في المهازل الانتخابية التي كانت بلادنا مسرحا لها منذ الاستقلال الشكلي الى الان. فقد أوضحت هذه المهازل وبخاصة الاخيرة، حدود ليبيرالية النظام وضيق "ديموقراطيته" . فهذا الاخير حريص كل الحرص على ألا تتعدى مظاهر التعبير والتنظيم والتحرك.. حدود انعاش الحياة السياسية بالبلاد وضمان استمرار نوع من النشاط السياسي بما يوفر له مجالا خصبا للتناور ومراقبة الصراع والتحكم فيه وتوجيهه. في هذا الاطار يندرج تعامل الحكم مع النقابات وممارسته ازاءها.. فاذا كان النظام قد وجد أمامه غداة الاستقلال، النقابات التقدمية (الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني لطلبة المغرب) كتنظيمات فرضتها ارادة الجماهير فرضا، فانه عمل باستمرار على تطويقها ومحاولة تدجينها بشتى الوسائل والاساليب. ويمكن التمييز في هذا الاتجاه بين ثلاثة أساليب مباشرة وغير مباشرة استعملها ويستعملها النظام ازاء النقابات .

اولا، محاولة تلغيم النقابات من داخلها، باستخدام أسلوب الترغيب وشراء الضمائر. فمن المعلوم أن النظام جعل من مساعدات الدولة للاتحاد المغربي للشغل ممرا لفرض أبوية مزعزمة على النقابة غداة الاستقلال من جهة، ولربط سيرها من جهة أخرى بتمويله. كما أن الامتيازات المادية التي وفرها للعديد من مداومي النقابة، جعلت هؤلاء يرون في مراكزهم النقابية مجرد مورد للمزيد من الامتيازات المادية ليس أكثر. وقد تأخذ محاولات التلغيم شكلا آخر، كما كان الشأن بالنسبة للمنظمة الطلابية مع منظمة الشبيبة الملكية الاشتراكية التي تأسست وأطرت من طرف أجهزة البوليس المغربي والتي كانت تستهدف التشويش على المنظمة الطلابية من داخلها. غير أنها ماتت في المهد بفضل يقظة الطلاب ووعيهم .

ثانيا، خلق أو تشجيع خلق منظمات زائفة عملا بالمقولة الاستعمارية "فرّق تسد". والهدف من وراء ذلك هو التضييق على النقابات التقدمية وتمييع الصراع ودفعه نحو الاحتراق الداخلي للطاقات العمالية والطلابية، ومن أجل ذلك عمل النظام بنفسه على خلق منظمات زائفة تابعة له بشكل مباشر، كما عمل بشكل غير مباشر على تشجيع قيام منظمات موازية كما كان الشأن بالنسبة "للاتحاد العام للطلبة" و"الاتحاد العام للشغالين" .

واذا كان مصير الاتحاد العام للطلبة هو الفشل

الاضراب سلاح العمال للتضامن من اجل مطالبهم المشروعة

والعزلة، فان الاتحاد العام للشغالين عرف نموا نسبيا نتيجة سياسة القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل التي عملت باستمرار على تيئيس العمال وعزلهم ودفعهم بالتالي للبحث عن اى ملجا آخر.

ثالثا، أسلوب القمع المباشر. وهو الاسلوب الذى مارسه النظام باستمرار ولا يزال لخنق اى مد جماهيرى أو تطور تنظيمي وتقليمه. وليس من المبالغة في شيء، القول بأن القمع كان هو الجواب الدائم للنظام على أية حركة مطلبية كانت، سواء تعلق الامر بالطبقة العاملة أم بالحركة الطلابية. ولعل أقسى وأقوى حملة قمعية وأعمها كانت تلك التي ووجهت بها الانتفاضة العمالية التاريخية المتجسدة في الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، وبخاصة في اضرابات ١٠ و١١ أبريل من السنة الماضية. ان عنف هذه الحملة وشموليتها لتدل بشكل واضح وجلي على أن النظام عاجز عن الالتزام بقواعد اللعبة التي يسطرها هو بنفسه عندما يجد أمامه مدا جماهيريا حقيقيا ومنظما.

ان الاشارة الى الاساليب التي يلجا اليها النظام لضرب النقابات وخنقها يوضح لنا في نفس الوقت أن النظام يستغل في النهاية نقاط ضعف القوى الثورية والمنظمات الجماهيرية أحسن استغلال ليحولها الى نقاط قوة بالنسبة له. ويمكن تلخيص هذه النقاط بشكل اجمالي في ثلاثة:

ا ـ عدم ارتباط النقابات وتجذرها في أوساط الفلاحين الفقراء والمعدمين. وهذا ناجم أساسا عن كون القوى الثورية في المغرب لم تتجذر في هذا الوسط بما فيه الكفاية لحد الان، بشكل يحد من السيطرة المطبقة التي يفرضها النظام على البادية. ان انعدام النشاط السياسي في البادية ـ والذى يعتبره النظام جريمة لا تغتفر ـ يشكل ثغرة في نضال الجماهير الشعبية ضد الطبقات السائدة ويحرم القوى التقدمية الديموقراطية من عمق نضالي ثمين، بتمتين ارتباطها مع الجماهير الشعبية، ونشر وتعميم افكارها واطروحاتها خاصة، وأن البادية المغربية لا تزال تضم أكبر نسبة من السكان.

ب ـ تقطّع النضال النقابي وافتقاره لصيغ الشمولية والتواقت على مستوى قطاع ككل مثلا أو صناعة بكاملها.. الشي الذى يحول دون أن تتبلور من هذه النضالات الجزئية مسيرة نضالية متكاملة ومتعددة الواجهات بشكل تدريجي. فانعزال النضالات عن بعضها يسمح للنظام بضرب كل منها على حدة بسهولة نسبية وتهميش هذه النضالات.

ج ـ الصراعات الداخلية في المنظمات النقابية الجماهيرية، الشيء الذى يمتص طاقاتها في احتراق داخلي ويقلص جماهيريتها ويصرف اهتمامها عن مواجهة المهام الاساسية التي تنتظرها. ولعل المثال الساطع عن هذا الوضع يكمن في أزمة الحركة الطلابية بالمغرب.

ان معالجة هذه الثغرات لمهمة أساسية بالنسبة لكافة الفصائل التقدمية الديموقراطية ببلادنا وذلك لتطوير المسيرة النضالية لشعبنا وتجذيرها والدفع بها في اتجاه حل التناقض الرئيسي القائم في مجتمعنا. ان النظام سيظل يواجه كل تحرك جماهيرى بشتى أساليب القمع والتمييع، والمفروض هو أن تنتقل الحركة الجماهيرية من موقع رد الفعل الى موقع أفضل.■

أحيت الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ذكرى ١٠/١١ أبريل من العام الماضي، التي تعرض فيها رجال التعليم والصحة للطرد والتعسف والقمع من طرف زبانية النظام في الاونة التي طالبوا فيها بحقوقهم التي سجلها دستور النظام نفسه، وقد تركزت الحملة القمعية على المناضلين المنضوين تحت لواء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل.

وقد تميز المهرجان بمشاركة العديد من المنظمات السياسية والنقابية والمهنية. كما تميّز بالشعار الذى رفعته جماهير الشغيلة: "رغم القمع، رغم الطرد، لن نركع، لن نخضع". اضافة الى الكلمة التي ألقاها الكاتب العام للكونفدرالية، ذكّر فيها بالنضالات التي خاضتها جماهير العمال وجماهير المعلمين ورجال الصحة تحت لواء منظمتهم. كما ذكّر فيها بالممارسات التي تعرض لها المناضلون من طرف النظام اللاشعبي.

لقد كان احياء ذكرى ١٠/١١ أبريل ليس فقط من اجل الذكرى بل كان من أجل الاستمرار في المسيرة التي تخوضها جماهير العمال نضالا ضد الطبقات الحاكمة. تلك الطبقات التي برهنت ولا تزال تبرهن يوما بعد يوم عن اختياراتها اللاشعبية واللاديموقراطية. فلئن كان رئيس الدولة والى جانبه العديد من رجالها يتشدقون سواء في الداخل أو في الخارج بالديموقراطية وحرية العمل النقابي، فان الفارق يتضح بين ما يتشدقون به وبين ما يمارسونه من قمع وطرد جماعي ضد المناضلين وعلى جماهير الشغيلة، وخير مثال على ذلك الاعتقال الاخير الذى تعرض له المناضل أكيك سعيد الكاتب العام الاقليمي للنقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين في أكادير■

البعد التاريخي لنضال الكادحين

يتعرض النظام الرأسمالي في الظرف الراهن، لاخطر ازمة عرفها منذ نشأته. صحيح أن الازمات الاقتصادية السابقة قد هزت اركانه هزّا، لكن الوضع الذى يعيشه اليوم يختلف في نوعيته. اذ لا يتعلق الامر بصعوبات اقتصادية ظرفية، او بازمة في قطاع من القطاعات، بل بمازق حقيقي، اسبابه هيكلية جوهرية، تعرض هذا النظام للتقهقر التدريجي والاندحار الذى وان كان يسير على وتيرة بطيئة، فهو يتحقق بشكل اكيد لا محالة.

واوضاع التقهقر والتراجع التي يعيشها النظام الرأسمالي لا تعود الى اسباب هيكلية ذاتية فحسب، بل أيضا الى صمود الشعوب وكفاحاتها المستمرة من اجل انهاء الهيمنة الرأسمالية الامبريالية، سواء كانت تلك الهيمنة واضحة على شكلها الاستعمارى العتيق، ام مستترة وراء الشكل الاستعمارى الجديد المتوغل في المرافق الاقتصادية والثقافية والسياسية.

ان تظافر هذه الكفاحات، والانتصارات التي حققتها الشعوب في القارات الثلاث: افريقيا، آسيا، وامريكا اللاتينية وبخاصة في فيتنام وانغولا وموزامبيق وزمبابوى وايران ونيكاراغوا... متزاوجة مع مازق الرأسمالية الدولية، هو الذى يجعل الامبريالية اليوم، تزيد شراسة في مواجهة الشعوب، وتكرس الجهود للبحث عن افضل المواقع وادقها، وانجع الطرق الكفيلة بالحفاظ على وجودها.

بهذا التوجه، ومن موقع الضعف المتزايد الذى تعاني منه، نقلت الامبريالية ثقلها وتركيزها الاساسي للوطن العربي، ليس من قبيل الصدفة لكن وعيا منها بضرورة الحرص على مصالحها الحيوية بالمنطقة، الاقتصادية منها والاستراتيجية، تلك المصالح ـ وخاصة المتعلقة منها بمسالة الطاقة ـ التي يرتبط اسمرار النظام الامبريالي ذاته باستمراريتها.

وبناء على ذلك عملت على ترتيب أوضاعها من جديد ـ على ضوء هزائمها وأزمتها ـ من خلال ايجاد ودعم أنظمة التبعية العميلة، وتعويض خسران بعضها بالبعض الاخر، كما طبخت المخططات الهادفة الى ضرب الطوق على الامة العربية في جميع المستويات، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وبالاساس عسكريا. ومن تم فانها دخلت في الحقيقة معركة مصيرية بوطننا العربي، معركة الاستمرار أو الاندحار النهائي، معركة الحياة أو الموت.

في ظل هذه الظروف الدولية والقومية العامة، يحل بنا فاتح ماى هذه السنة، عيد العمال والشغيلة في جميع انحاء العالم، عيد الكفاح والصمود من اجل انتزاع حقوقهم، والوقف في وجه استغلال طاقاتهم وعرق جبينهم لفائدة أقلية المحظوظين والمستغلين.

ولا يحق لنا الاستغراب، اذا ما حل بنا فاتح ماى مرة اخرى وبلادنا تعيش اخطر ازمة اقتصادية واجتماعية عرفتها منذ "الاستقلال".

فنظام التبعية عندنا، شانه شان الانظمة التابعة في الوطن العربي وافريقيا وامريكا اللاتينية، قد عمل تبعا لطبيعته، على استيراد ازمة الرأسمال الدولية، وتجذيرها وتعميقها ببلادنا على حساب مصالحنا الوطنية ودون التردد في الزج بكامل اقتصادنا الوطني في احضان الامبريالية، لا يحق لنا الاستغراب، فذلك مالوف وطبيعي لذى نظام استرجع. وجوده بفضل "حماية" اجنبية، وربط مصيره بالتالي بمصير التواجد الاجنبي ـ بشتى اشكاله وتلاوينه ـ وهيمنته على المرافق الحيوية ببلادنا.

من هذه الشروط العامة، الدولية والقومية والوطنية، يستمد نضال الكادحين بالمغرب، وفي طليعتهم الطبقة العاملة، بعده التاريخي وعمقه الاساسي.

ان الطبقة العاملة بالمغرب، ومعها جماهير الشغيلة والكادحين، عندما تنهض للدفاع عن حقوقها المشروعة، والمطالبة بالكف عن الاستغلال الفاحش، وتوفير شروط أدنى للعيش الكريم، وتمضي في نضالها الدؤوب هذا، مهما بلغت جسامة التضحيات ومهما تنوعت اشكال القمع حداقة وشراسة، عندما عندما تفعل، بتلك العزيمة والنضج والثبات التي تميزت بها نضالاتها الاخيرة، فانها انما تنهض في الحقيقة للدفاع عن الحقوق المهضومة للمواطن العربي عامة، ولتساهم في النضال التحررى المحتدم عالميا ما بين الرأسماليين والامبرياليين المستغلين من جهة، والجماهير المنتجة الطواقة الى السلم والعدالة الاجتماعية من جهة ثانية. ■

تصاعد النضال الوطني والصراع الاجتماعي

رغم الضجيج الاعلامي الذى يمارسه النظام المصرى لتغطية نضالات مختلف الفئات الاجتماعية ضد سياسة الرئيس المصرى وطبقته الطفيلية، وبالرغم من محاولة شحن المواطن والرأى العام المصرى بالنعرة الاقليمية ضد العرب من كونهم تنكروا لتضحيات الشعب المصرى ويمارسون سياسة التجويع ضد مصر ورغم هذا، لم تنجح سياسة الحكومة في تطويع المواطن المصرى في السير لما يمارسه النظام.

وفي هذا الاطار كان عمال مصر في طليعة القوى الاجتماعية التي تناهض توجهات النظام في ضرب مكتسبات الشعب التي انجزت بفضل نضالهم اثناء التجربة الناصرية المناهضة للرجعية المحلية والامبريالية العالمية.

ففي اثناء الانتخابات العمالية التي جرت في شهر اكتوبر احرزت القوائم العمالية المناصرة لحزب التجمع الذى يتزعمه المناضل خالد محيي الدين تأييد عمال المصانع في مختلف المواقع الانتاجية، بالرغم من مضايقة السلطة وتدخل رجالها لحث العمال للتصويت لفائدة القوائم الحكومية واعتقال المرشحين التقدميين.

واخيرا، وفي محاولة النظام لاحتواء النقابات المهنية وتمييع نشاطها، اقترح الرئيس المصرى تحويل النقابات المهنية الى "نوادى". هذا بالاضافة الى اصدار قوانين تضيّق الخناق على القوى التقدمية في ممارستها لحقوقها النقابية. الا ان القوى التقدمية استطاعت ان تحبط كل المناورات الحكومية وخصوصا على صعيد نقابتين اساسيتين ترتبطان اساسا بنضالات الجماهير الشعبية المصرية سواء على الصعيد الوطني او القومي: ففي نقابة الصحافيين تمكنت القوى التقدمية من فرض مرشحها حيث ثم انتخاب السيد كامل زهيرى نقيبا للصحافيين المصريين وانتخاب كل من محمود المراغي وحسين عبد الرزاق وامينة شفيق اعضاء في الهيئة الادارية وهم اعضاء في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى.

وفي نقابة المحامين استطاعت القوى التقدمية في اصال المحامي احمد الخواجه ليكون نقيبا للمحامين المصريين. ومن المعروف أن المحامي احمد الخواجة كان عضوا في مجلس الشعب السابق وطرد منه لاعتراضه على اتفاقيات الرئيس المصرى مع زعماء الاحتلال الاسرائيلي. كما استطاعت القوى التقدمية الحصول على المراكز الثمانية الاولى في حين منيت لائحة المرشحين الحكوميين بهزيمة كاملة.

وعلى صعيد الجامعة المصرية تقوم الجماهير الطلابية بتحركات مناهضة لسياسة السادات. وازاء هذا التصاعد النضالي عمد النظام المصرى الى ممارسة الاعتقالات الجماعية بتهمة التحريض ضد النظام وبتهمة الشيوعية، وقد بلغ عدد المعتقلين خلال الفترة الاخيرة اكثر من خمسة آلاف مواطن مصرى من مختلف الانتماءات السياسية. ■

إعدام 13 مناضلاً

أقدم النظام التونسي العميل على اعدام ثلاثة عشر مناضلا وطنيا، متهمين بالمشاركة في احداث قفصة، وذلك بعد محكمة صورية وسريعة، لم تؤمّن فيها ابسط حقوق الدفاع، حيث منع عدد من المحامين والمراقبين الدوليين من متابعة المحاكمة.

ورغم نداءات العفو التي وجهتها المنظمات والهيئات الديموقراطية والانسانية العربية والدولية، فان النظام البورقيبي، لم يتردد في تنفيذ هذه الجريمة النكراء في حق الشعب التونسي.

ان احداث ٢٦ يناير ١٩٧٨ لا زالت عالقة في الذهن، حينما اقدم النظام البورقيبي، على اغراق المظاهرات السلمية التي نظمها الاتحاد العام للعمال التونسيين في الدم، طالقا ذباباته وجنوده في شوارع المدن التونسية، تحصد برصاصها المواطنين الابرياء، وتنكل بالمناضلين النقابيين.

ان النظام التونسي العميل، يعتقد أنه بالارهاب وبالقمع الوحشي، يستطيع أن يوقف حركة الجماهير ويرعب القوى المناضلة، غير أن هذه الجرائم الشنيعة التي يرتكبها، تظهر ضعفه وعدم قدرته على السيطرة على الامور. ان القمع والارهاب سوف لن يزيد الحركة الجماهيرية وقواها المناضلة الا صلابة وتجذيرا، ومزيدا من الالتحام فيما بينها، في مواجهتها لنظام التبعية والعمالة المتسلط على الشعب التونسي. ■

انهيار النظام الديكتاتوري في السلفادور

تقدر مساحة السالفادور باحدى وعشرون ألف كلم مربع، ويبلغ عدد سكانه أربعة ملايين ومائتي الف نسمة، وبذلك يكون هذا البلد أكثر البلدان الامريكية كثافة في السكان. واغلبية هؤلاء يشتغلون في الزراعة والقهوة والقطن والسكر هي المنتوجات الاساسية لاقتصاد السالفادور. ويتمتع هذا البلد بطرق مواصلات جيدة، وموانئه هي أحسن موانئ امريكا الوسطى، كما يتمتع بثروة مائية هائلة نتيجة وفرة الانهار مع نهوض صناعي وخاصة في المدن الهامة.

البنية الاجتماعية تتكون من قطاع غالب للزراعة ـ ستين في المائة من مجموع السكان ـ طبقة نامية من العمال الصناعيين، طبقة وسطى تعيش في المدن، قطاع من الموظفين والعسكريين يحتوى على ثلاثين الف من الافراد، واخيرا ما يسمى هناك بـ"العائلات الاربع عشر" التي تتحكم في البلد منذ نصف قرن، والانتساب الى احدى هذه العائلات يعني أن يكون الشخص عضوا في احد الاوليغارشيات الاكثر جبروتا في أمريكا اللاتينية.

النظام العسكرى في السالفادور هو النظام الذى استمر في السلطة بدون انقطاع أكثر من أى نظام آخر في العالم. ان العائلات الاربع عشر المالكة للثروة الهائلة البنية والقطنية ووسائل النقل والصناعات المتوسطة والطاقة الكهربائية والابناك، قد فرضت منذ ١٩٣١ وباستمرار، مرشحيها لرئاسة الجمهورية، باختيارها كبار الضباط المصاهرين لها دما. ■

قبل أقل من عام مضى كان من الصعب التاكيد على نصر شعب نيكاراغوا على ديكتاتورية "انساسيو سوموزا". وبعد انتصار الثورة أصبح غير "صعب" الاعلان عن "الاثر الفعال" لذلك الحدث في أمريكا الوسطى، وبالتالي اتجاه الانظار الى السلفادور كبؤرة ملتهبة، والى أنظمة غواتيمالا والهوندوراس، كأنظمة يجب تحديد تاريخ سقوطها.

لقد أصبح السلفادور يعيش فعليا مرحلة من المخاض الثورى. لكن، قبل كل شيء، من الواضح ان الانتفاضات الشعبية في هذه المنطقة ليست ظواهر وطنية معزولة، بل جزءا من حركة عامة تستهدف الديموقراطية والتغيير الاجتماعي، مدفوعة أساسا باسباب متشابهة، وكل بلد يشكل مرحلة واحدة لنفس الصيرورة. بحيث، يمكن الحديث عن ثورة وسط ـ أمريكية، وهي نوع من رد تاريخي على البلقنة التي نفذها المستعمرون، وتوسع الولايات المتحدة في منطقة لا شأن لها فيها.

اذا كانت في الحقيقة تقوم ثورة في أمريكا الوسطى، فانها تتفجر ضد الولايات المتحدة، لانها تستهدف نقطة ارتكاز العلاقات السلطوية التي تثبتت بين هذه الدولة الامبريالية والمنطقة. الجماهير تضحي اليوم بارواحها في السالفادور وغواتيمالا، كما ضحت في نيكاراغوا، ليس فقط للتخلص من ديكتاتور أو من العسكريين الحاكمين، بل من أسياد هؤلاء، اسياد الاقتصاد المتخلف والجائر، ذلك الاقتصاد المستمر فقط بالقمع، وحيث الاستثمارات الاجنبية تهيمن على كل المرافق.

ان الازمات الوطنية المتعاقبة في أمريكا الوسطى يجب تحليلها بهذه النظرة العامة. لان العوامل المشتركة لهذه الازمات لها "عدو رئيسي": الولايات المتحدة الامريكية. هذا العدو الذى يحدد بدوره استراتيجيات وأهداف مشتركة بديلة. وهذا بالضبط ما يبعد أى احتمال لاى حل للازمة المحلية المتجلي في الحفاظ على الوضعية الراهنة أو الرجوع الى الشروط السابقة.

أما الشكل الجديد للحضور الاوروبي في أمريكا الوسطى ـ الذى يكثر الكلام عنه في الشهور الاخيرة ـ كطرف "ثالث" أو كعامل آخر للاستقرار فانه غير وارد، لسبب رئيسي: انه سوف يصب في مشاريع "الاستقرار" الامريكية كذلك، والتي هي تغيير الوجه الاخر للمشاريع القديمة المعروفة. الاستقرار في هذه المنطقة سوف لن يكون ممكنا دون القبول بالدمقرطة العميقة للمجتمعات السائدة، والقضاء على الاوليغارشية الاقطاعية، والطغمات العسكرية المتسلطة، وفوق ذلك تصفية مراكز الثقل الاقتصادى التي توجد في قبضة الشركات الامريكية الكبرى.

التخطيط الامبريالي للخروج من المأزق

ان الميل الواضح للتطور الجارى في أمريكا الوسطى هو الاسراع في النتائج وقطع الفترات الزمنية. بذلك تنمو المراحل نوعيا. فالمحاولة

التكتيكية للولايات المتحدة الامريكية تتجسد في استعمال مختلف الاساليب لحصر هذا التطور بعد تجربة نيكاراغوا للحصول على نتائج سريعة. ففي نيكاراغوا كان من الضرورى قيام "حرب أهلية" طويلة وقاسية للاطاحة بالديكتاتور سوموزا. لكن في السالفادور وقع سقوط الجنرال كارلوس روميرو في أكتوبر الماضي قبل ان تتخذ الانتفاضة الشعبية وحرب العصابات في المدن شكل المجابهة العسكرية الكاملة.

في نيكاراغوا، اتخذت الاصلاحات الاقتصادية بعد سقوط الديكتاتور سوموزا وانتصار الثورة الشعبية، لكن نظام السالفادور يقبل بهذه الاصلاحات حاليا (ولو على الاقل شكليا) كحل وسط بين الديكتاتورية الشبه منهارة وحكومة شعبية محتملة. في نيكاراغوا تظل جيش سوموزا حتى الاسابيع الاخيرة محافظا على تماسكه وتعايشه جماعيا في الدفاع عن الديكتاتور المنهار وعن مصالح الاوليغارشية، لكن العسكريين السالفادوريين اصبحوا الان منقسمين وخاصة في الوسائل الكفيلة لبقاء واستمرار الجيش كجهاز.

من النظرة الاولى يظهر ان مسلسل الاحداث في السالفادور قد خطط له في واشنطن: اسقاط الجنرال روميرو بتدبير من الاستخبارات الامريكية، التي اقترحت لجنة من "العسكريين التقدميين" وبمشاركة الحزب الديموقراطي المسيحي. الاصلاح الزراعي وتاميم المصارف تم ايضا بتوجيهات من البيت الابيض، الذى وعد كذلك بخمسة وخمسين مليون دولار لتعزيز ميزانية الحكومة السالفادورية.

تخصيص خمسة ملايين دولار من مجموع المساعدة العامة للجيش، جلب خمسة وثلاثين مستشار عسكرى كخبراء في قمع الثورات، اقامة اصلاح زراعي حيث لا يرى فيه الفلاح طموحه بل هو عبارة عن تحويل المزارع الكبرى الى "تعاونيات" انتاجية يسيرها موظفون تعيّنهم الحكومة: نحن هنا امام وسيلة غامضة ومشكوك فيها، سوف لن ترضى بها الجماهير الشعبية، لانها بالاساس لا تمتلك حاليا امكانية مراقبتها، وذلك في غياب حكومة تمثل فعلا هذه الجماهير وطموحاتها.

ان التناقض ما بين سياسة الولايات المتحدة الامريكية المعدّة للسالفادور، وأهداف الحركة الشعبية في هذا البلد يظل كاملا وتاما.

منذ أن شرع في الاصلاح الزراعي وتاميم المصارف (الذى نسي منه وبقصد، تاميم التجارة الخارجية الذى وعدت به اللجنة الحاكمة يوم ١١ أبريل) فان القمع قد خلف مئات القتلى خلال أسابيع قليلة، وامتد مسلسل القمع والاغتيال الى رئيس أساقفة السالفادور، نتيجة موقفه الصامد تضامنا مع نضال الجماهير الشعبية.

فالوصفة الثنائية للاصلاح والقمع، لا تعمل الا على تفاقم مأساة شعب السالفادور الذى يشق طريقه ـ عاجلا أم آجلا ـ نحو انتصار الارادة الشعبية.■

قهوة وانفتاح

من المثير فعلا أن مراحل الانفتاح السياسي في السالفادور تصادفت مع بعض المراحل الاكثر رخاء بالنسبة للقهوة في السوق العالمية. ومع ذلك فان هذه المراحل كانت قليلة. فبعد الحرب العالمية الثانية اصبح الظرف الاقتصادى لصالح منتجي القهوة، الذين سمحوا باصلاح ١٩٤٨ الذى أعطى للبلاد سلسلة من القوانين والتشريعات الى حد ما ايجابية، وكذلك ميثاق دستورى، اعتبر وقتها من أفضل دساتير القارة الامريكية. العملية تبناها قسم من العائلات "١٤" الذى اعتبر اقرار مرونة دستورية وتشريعية في البلاد بهدف النهوض بالتطور الصناعي. وبعد فترة زمنية جمّد كل ذلك. باستثناء أربع سنوات ٥٦ ـ ١٩٦٠ التي سجلت انفتاحا نسبيا، ألغاها الجيش وقوى الامن بوحشية رهيبة.

منذ ذلك الحين أصبحت الذبذبات السياسية في السالفادور محدودة. منذ ١٩٧٤ أصبح القمع حاضرا اتخذ أحيانا صورا في منتهى الوحشية والهمجية، ولا وجود لرقابة من أى نوع على أجهزة القمع العسكرية والبوليسية، والتنظيمات الشبه عسكرية لليمين المتطرف التي تعتبر من أشرس المنظمات الارهابية اليمينية في أمريكا اللاتينية.

وبموازاة ذلك، فان المنظمات الثورية وخاصة الجماهيرية قد نمت بشكل ملموس، باستراتيجية التعبئة الواسعة لجماهير البادية والمدن، بهدف تحقيق اصلاحات عميقة في بنية الملكية وآليات توزيع الثروة.

وكان جزء من هذه القوى، وخصوصا اللجان الشعبية الثورية والروابط الشعبية ٢٨ فبراير، قد حيا اسقاط الديكتاتور روميرو في أكتوبر الماضي بالانقلاب الذى قاده العقيد مخانو وغوتييريت، غير أن هاتين المنظمتين سحبتا دعمهما للجنة الحكومية بعد أن برهنت هذه الاخيرة عن عجزها على تنفيذ الوعود الاصلاحية المعلنة من جهة، ومن جهة أخرى بوجود قطاعات فاشية داخل الجيش لا تطيع أوامر قيادتها. وأصبح القمع أكثر شدة ضد الفلاحين والطلبة: كل يوم يقتل العشرات من مناضلي المنظمات الشعبية.

ان العملية الاصلاحية لشهر اكتوبر، التي تبنتها وخططت لها الولايات المتحدة، قد فشلت هذه هي العبرة التي يمكن استخلاصها من الوضع في السالفادور. ان جهاز الدولة السالفادورى قد عرقل ادخال الاجواء الاصلاحية ضمن نظام تحتكره أربعة عشر عائلة ويلبس بزة عسكرية منذ خمسين عاما.

ان الفاصل بين الاصلاح والثورة يظهر انه قد علّب في السالفادور تقريبا في السكة الثانية. لان الشروط المميزة لهذا البلد تبشر بمرحلة تثبيت ارادة الشعب الذى كابد من الديكتاتورية، وفتح آفاق تحقيق طموحاته.■

لقاء مع الاتحاد العام لعمال فلسطين فرع لبنان

أجرت "الاختيار الثورى" حوارا مع الاخوين: زايد وهبة أمين سر الاتحاد العام لعمال فلسطين ـ فرع لبنان، وموسى جريس مسؤول العلاقات الخارجية في الاتحاد. وهذا النص الكامل للمقابلة.

س: هل لكم أن تعطونا فكرة اجمالية عن الاتحاد العام لعمال فلسطين بلبنان؟

الاتحاد العام لعمال فلسطين في لبنان هو احد فروع الاتحاد البالغة ثلاثة عشرة فرعا موزعة على الشكل التالي: فرع سوريا ـ فرع العراق ـ فرع الكويت ـ فرع ليبيا ـ فرع مصر ـ فرع غزة ـ فرع ابو ظبي ـ فرع السويد فرع الدانمارك ـ فرع بلجيكا ـ فرع اوستراليا وفرع لبنان.

ويعتبر فرع لبنان من اهم الفروع بسبب أوضاع العمال الاجتماعية وقوانين العمل الجائرة والكثافة السكانية للشعب الفلسطيني واستمرار العدوان الصهيوني اليومي على المخيمات. ويبلغ عدد العمال المنتسبين للفرع ثلاثين الف عامل فلسطيني خمس وستين في المائة منهم يعملون في القطاع الزراعي والباقون في اعمال ومهن اخرى. والعامل الفلسطيني بالنسبة لقانون العمل اللبناني عامل اجنبي لا يستطيع العمل بدون اجازة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وهذه الاجازة تخضع لموافقة مسبقة من ارباب العمل وتعطى لسنة واحدة ولمهنة واحدة وفي مؤسسة واحدة، وتخضع لرسوم سنوية تبلغ مائة وخمسون ليرة لبنانية كحد أدنى وخمسمائة ليرة كحد أقصى وفي نفس الوقت يمنع العامل الفلسطيني من العمل في كافة مؤسسات الدولة اللبنانية. كذلك فان العامل الفلسطيني محروم من كافة الضمانات الاجتماعية والصحية والعائلية لانه يطبق عليه "مبدأ المعاملة بالمثل".

تربط الاتحاد العام لعمال فلسطين، فرع لبنان، علاقات نضالية مشتركة مع النقابات التقدمية والوطنية اللبنانية ويخوض عمال لبنان وفلسطين نضالات اجتماعية مشتركة ضد الراسمالية والاستغلال والقوانين الجائرة. وقد استطاع الاتحاد العام لعمال فلسطين تحصيل العديد من المكاسب والانجازات للعمال منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ زيادة أجور عمال الزراعة في الجنوب وتخفيض ساعات عملهم. وهذا النضال يبدأ سنويا مع بداية كل عام ومنذ العام ١٩٧٢ بحيث اصبح العامل اليوم يعمل سبع ساعات عمل بدلا من عشر ساعات سابقا وبحيث أصبح الحد الادنى للاجر ثلاثين ليرة بدلا من خمسة ليرات.

٢ ـ تحصيل مبلغ مليون وثماني مائة وخمسة وتسعين الف ليرة لبنانية كتعويض نهاية الخدمة لعمال البحر الفلسطينيين البالغ عددهم اربع مائة وخمسين عامل بعد اعتصام دام احدى عشر يوما وكان ذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ واستمر حتى ١٥ يناير ١٩٧٨.

٣ ـ تحصيل مبلغ مائة وسبعين الف ليرة لبنانية لعمال مصانع جبر للغزل والنسيج بعد اعتصام ست ساعات في منزل الرأسمالي غازى جبر.

ولدى الاتحاد الان خطة اقامة تعاونية صيد الاسماك لعمال البحر كما قام بتاسيس التعاونيات الاستهلاكية في المخيمات. أما على الصعيد التنظيمي فقد قام الاتحاد ببناء اللجان النقابية للمهنة الواحدة في روابطه السبعة المتواجدة الساحة اللبنانية.

س: كيف نشأت التعاونيات وما هي أهدافها وطريقة تسييرها؟

لقد بدأت فكرة ايجاد التعاونيات خلال العام ١٩٧٦ حيث كانت الساحة اللبنانية مسرحا للقتال الدامي بين الحركة الوطنية اللبنانية والقوى اليمينية الانعزالية التي بدأت حربها ضد الثورة الفلسطينية بهدف تصفيتها وتنفيذ المخطط الصهيوني الامبريالي الرجعي، حيث حوصرت المخيمات آنذاك ولم يعد باستطاعة العامل الفلسطيني الحصول على المواد الغذائية الضرورية لحياته اليومية. فاتخذت الهيئة الادارية للاتحاد قرارا بضرورة بناء التعاونيات للمساعدة على دعم صمود جماهير المخيمات والمواطنين اللبنانيين الذين يعيشون بالقرب من المخيمات. وهذه التعاونيات توفّر السلع الضرورية كالمواد الغذائية والملابس والادوات المنزلية وتباع هذه المواد باسعار أدنى من أسعار السوق المحلية بهدف الحد من الجشع وضرب الاحتكار. وقد افتتحت التعاونية الاولى في الاول من ايار عام ١٩٧٨ وتبعها افتتاح اربعة فروع اخرى، والتعاونيات موجودة في كل من بيروت والشمال. ولدى الاتحاد خطة افتتاح احدى عشر تعاونية اخرى لتغطية كافة اماكن تجمع العمال الفلسطينيين، ويستطيع العامل الفلسطيني ان يمتلك اسهما في التعاونيات ويستفيد من ارباحها السنوية، وتوزع الارباح في نهاية كل عام على العمال المنتسبين بحيث لهم نسبة مئوية طبقا لمساهمتهم، وهناك نسبة اخرى تذهب للتعاونية بهدف تطويرها ونسبة ثالثة للمشاريع الاجتماعية في المخيمات.

أما بالنسبة لتسيير هذه التعاونيات، فتقوم به مجالس ادارة منتخبة من طرف المساهمين باشراف مجلس مركزى أعلى مشكّل بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتقف الظروف المادية السيئة لاتحادنا وعمالنا حاليا في وجه تنفيذ خطة استكمال افتتاح الفروع الاخرى وذلك نظرا للاوضاع الاجتماعية السيئة الناجمة عن استمرار حالة الاضطراب في لبنان وبسبب الاعتداءات الاسرائيلية اليومية. ويعتمد الاتحاد في انجاز هذه المشاريع على ما يمكن أن يقدم اليه من دعم من خلال عماله

وأصدقائه النقابيين في الاتحادات الشقيقة والصديقة، ولجان التضامن مع فلسطين في العالم، والمؤسسات التي تعنى بدعم المشاريع الاجتماعية.

س: كيف ترون الوضع الفلسطيني عامة والوضع في لبنان خاصة؟

كما هو معروف فان الثورة الفلسطينية، ومنذ انطلاقتها في فاتح يناير ١٩٦٥ لا تزال تواجه المؤامرات الامبريالية الصهيونية الرجعية الهادفة الى القضاء على هذه الثورة. وقد ازدادت شراسة المؤامرة نتيجة خروج مصر من الساحة العربية وانتقال النظام المصري الى معسكر الاعداء الصهاينة بعد توقيعه اتفاقية كمب ديفيد الخيانية. ولكن كافة المؤامرات ستتحطم على صخرة صمود شعبنا والتفاف الجماهير العربية وقوى الثورة والتحرر حولها، ولقد استطاعت الثورة الفلسطينية أن تحقق المزيد من المكاسب والانتصارات على كافة الاصعدة وذلك بسبب وضوح الخط السياسي لمنظمة التحرير، وقيادتها الحكيمة والواعية.

وبالنسبة للبنان فهو كما معروف أكثر الساحات العربية التهابا حيث يواجه شعبنا الفلسطيني وشعبنا اللبناني الغارات الاسرائيلية والهجمات الانعزالية بينما، وللاسف الشديد، تبقى معظم الانظمة تتفرج وكأن ما يدور لا يعنيها. ولكن تقتنا بشعبنا وثورتنا والقوى الوطنية اللبنانية والعربية والصديقة كفيلة باحباط كافة المؤامرات والاستمرار في مسيرة الثورة حتى يحقق شعبنا كافة أهدافه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الديموقراطية المستقلة فوق ترابه الوطني.

س: كيف تقيمون التطورات على الصعيد الاوروبي عامة؟

كما سبق وذكرنا آنفا فان هذه التطورات ناجمة عن الوضوح السياسي لمنظمة التحرير واهدافها وانكشاف الدعاية الصهيونية التي كانت ولا تزال تحاول استغلال الجرائم النازية ضد اليهود لاستغلال عطف هذه الشعوب والدول وتجيير هذا العطف من أجل استكمال بناء الكيان العسكري الاسرائيلي. ولكن انطلاق الثورة الفلسطينية وتصديها لكافة المؤامرات بصمود بطولي جعل العالم يسمع بالشعب الفلسطيني ويعرف أن هذا الشعب لا يقاتل من أجل القتال، وانما في سبيل حقه المغتصب وأرضه المحتلة وانكشف الدجل الاسرائيلي الصهيوني: "الفلسطينيون يقاتلون ضد اليهود" وذلك من خلال طرح منظمة التحرير فكرة اقامة الدولة الديموقراطية التي يعيش فيها الجميع من عرب ويهود بمساواة ودون أي تمييز. كذلك استهتار الصهيونية بالمجتمع الدولي وفشل اتفاقية السادات ــ بيغين ــ كارتر في كمب دفيد، جعلت العالم يدرك بأنه لا سلام بدون منظمة التحرير وبدون الشعب الفلسطيني. وهنا لا بد من الاشارة الى الدور الذي يقوم به العمال العرب في أوروبا والذي يجب أن يأخذ أشكالا اخرى من التحرك المنظم والفعال من اجل شرح القضية السياسية لشعبنا وثورتنا، هذه الثورة التي هي ثورة الشعب العربي وكافة قوى التحرر والتقدم والسلام في العالم. ■

ماوراء الستار

● لا زالت اسرائيل مستمرة في عملية تسليم مئتين واربعين آلية عسكرية للنظام المغربي، تلك العملية التي ابتدأت سنة ١٩٧٨. كما أنها سلمت مؤخرا ذبابات خفيفة من طراز "ام ايكس ١٢" التي يمكن تمييزها بواسطة برجها الدوار المرتفع الى درجة تفوق الارتفاع المألوف في هذا الطراز من الدبابات.

● أنفقت الجزائر على حرب الصحراء المغربية، ما بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٨، ما يقرب من أربعة عشر مليار دولار، أي ما يعادل سبعين في المائة من مجموع توظيفاتها الداخلية ما بين سنة ١٩٦٧ و١٩٧٧.

● كلفت حرب الصحراء الشعبين المغربي والجزائري ما بين سنة ١٩٧٤ و١٩٧٨ حوالي ثلاثين مليار دولار (١٢٠ مليار درهما تقريبا) ...

● من الثابت الان أن الاشراف على تنظيم "المسيرة الخضراء" من الناحية العملية، قد اسند لمجموعة من "الخبراء" من المانيا الغربية. كما أن الجهاز الالماني "المضاد للارهاب" المدعو "ج ١ ــ ج ٩" قد تعاقد مع النظام لتكوين الاطر المختصة في القتل والارهاب الموجه ضد المناضلين، وكذلك تزويده بالخبراء والمستشارين في هذا الميدان للاستفادة من خبرتهم محليا أي داخل المغرب...

إختيار الثوري

•

عنوان المراسلات

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES

الأشتراك السنوي

30 ف.ف او مايعادله

الحساب البريدي

C.C.P. 115150 D - LA SOURCE

COMMISSION PARITAIRE
N° 60800

DISTRIBUTION: N.M.P.P.

IMPRIMERIE:
J'IMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

كلمة العدد

جريمة أخرى ترتكب داخل سجون النظام المغربي، حيث استشهد المناضل الحاج أومليل بنموسى، وهو الذى كان ضمن صفوف الرعيل الاول الذى قاوم الاستعمار حتى اجباره على الرحيل، ثم كرس بقية حياته في النضال من أجل الديموقراطية والعدالة الاجتماعية، بعد أن حرم شعبنا من قطف ثمار نضاله الوطني التحررى، وفرضت عليه سيطرة الاجنبي بشكل غير مباشر، أى عن طريق سماسرته وأعوانه "المغاربة"...

اننا ونحن نقف احتراما واجلالا لنحيي روح شهيد من شهداء شعبنا الابرار، لا يفوتنا أن نفضح مرة أخرى خدعة "الديموقراطية" التي يتوهم النظام أنه نجح في تمريرها على شعبنا، في حين أن واقع القمع والبطش بكل القوى الحية بالبلاد، يثبت يوميا أن دار لقمان لا زالت على حالها، وأن من رفع الارهاب والقتل والرشوة والفساد الى مستوى أساليب ووسائل لحكمه، لا يمكنه أن يغطي الغابة بالشجرة كما يقال. وهذه لائحة مختصرة وسريعة عن جرائم النظام خلال حقبة "الاجماع الوطني" و"المغرب الجديد":

- اغتيال المناضل الفذ الشهيد عمر بنجلون، كعربون وتدشين للتجربة الجديدة..
- اغتيال المناضل التانوتي في نفس الاطار وفي خضم الحملة الانتخابية...
- اغتيال المناضل عبداللطيف زروال تحت التعذيب.
- استشهاد المناضلة سعيدةالمنبهي داخل السجن.
- استشهاد المناضل عقا سكو تحت التعذيب بسجن ايفران.
- استشهاد المناضل ابراهيم زايد بسجن الرباط.
- اختطاف المناضل لشقر ابراهيم من ليبيا.
- تعذيب المناضل الشاب اكرينة محمد حتى الموت.
- طرد أزيد من ألف عامل وموظف من عملهم وتشريد عائلاتهم وحرمانها من لقمة عيشها.

- قمع مئآت العمال والفلاحين والطلبة والتلاميذ كلما طالبوا بأبسط الحقوق، للتنكيل والتعذيب والاهانات والمضايقات، ثم اصدار أحكام السجن الجائرة في حق العديد منهم.

- تعريض المنتخبين أنفسهم، بما فيهم رؤساء بلديات، للاعتقال والقمع المنهجي كلما تجازوا حدود "الديموقراطية المخزنية".

- ولا أكثر دلالة على بشاعة هذه الاساليب المخزنية من جلد وحلق رؤوس المعلمين والاساتذة، وهم رمز المعرفة والاخلاق والتربية داخل المجتمع، والافظع من ذلك تعريض التلميذة الطفلة لبنى الثيثاوى لابشع أنواع التعذيب وأقساها.

هذه وقائع وممارسات ناطقة بنفسها، معبرة أكثر من أى تحليل، وأبلغ من أى خطاب، عن انتهاك ودوس حقوق الانسان المغربي وتزوير وتشويه "الديموقراطية" ببلادنا.

تحية اجلال وتكريم لروح الشهيد الحاج أومليل ولارواح جميع شهداء شعبنا.. والمسيرة مستمرة. ■